

Distr.
GENERAL

S/1998/391
14 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(عن الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧
الى ١٤ أيار/مايو ١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - يبين هذا التقرير أنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملا بالولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) التي مددت بموجب قرارات لاحقة، آخرها القرار ١١٣٩ (١٩٩٧) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

ثانيا - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المستعرضة، أبقى على وقف إطلاق النار في قطاع إسرائيل - سوريا دون حوادث خطيرة وظلت منطقة عمليات القوة هادئة. وأشرفت القوة على منطقة الفصل، باستخدام مراكز ثابتة ودوريات لتكفل عدم وجود أية قوات عسكرية فيها. كما قامت القوة، بمعدل مرة كل أسبوعين، بعمليات تفتيش على التسلح ومستويات القوات في منطقة التحديد. وقد رافق فرق التفتيش ضباط اتصال من الجانب المعني. ومثلما حدث في الماضي، رفض الجانبان كلاهما السماح لفرق التفتيش بالوصول الى بعض مواقعهما وفرضا بعض القيود على حرية انتقال القوة. وأعانت القوة لجنة الصليب الأحمر الدولية بالتسهيلات اللازمة للبريد ومرور الأشخاص عبر منطقة الفصل. وقدمت القوة العلاج الطبي، في حدود الموارد المتاحة، للسكان المحليين بناء على طلبهم.

٣ - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، جرت أعمال تربة في منطقة الفصل لأجل مشروع زراعي ضخم يموله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد أعربت قوات الدفاع الاسرائيلية عن قلقها إزاء الآثار العسكرية التي يمكن أن تترتب على هذه الأعمال، لا سيما الجدران الحجرية المنشأة بصخور أزيلت من الحقول. وناقشت القوة هذا مع الصندوق الدولي والسلطات السورية، وأكد هؤلاء طابع المشروع المدني البحت. كما وافقوا على عدد من التعديلات، من بينها إزالة الجدران الحجرية في أماكن معينة.

٤ - وفي أيار/ مايو ١٩٩٨، ضمت القوة ١٠٤٨ جنديا من بولندا، وكندا، والنمسا، واليابان (٣٥٧ و ١٨٦ و ٤٦٠ و ٤٥ جنديا، على التوالي). وبنهاية أيار/ مايو، ستحل سرية سلوفاكية محل سرية نمساوية لتصبح جزءا أساسيا من الكتيبة النمساوية. وقد عاون القوة على أداء مهامها ٧٦ مراقبا عسكريا انتدبوا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. وظل اللواء ديفيد ستابلتون قائدا للقوة. ومرفق بهذا التقرير خريطة تبين مواقع انتشارها.

ثالثا - الجوانب المالية

٥ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٢٢/٥١ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الحساب الخاص للقوة مبلغا إجماليه ٤٠٠ ٦١٦ ٣٣ دولار لمواصلة عمل القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويخضع تقسيم الأنصبة فيما يختص بالاعتماد، الذي يبلغ إجماليه للشهر الواحد ٣٦٦ ٨٠١ ٢ دولار، لقرار مجلس الأمن بشأن تمديد الولاية الجارية للقوة.

٦ - وتنظر الجمعية العامة حاليا في الميزانية المقترحة لمواصلة أعمال القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (A/52/771/Add.1). ورهنا بقرار الجمعية، ستبلغ التكلفة الإجمالية لمواصلة أعمال القوة بقوامها المأذون به لتلك الفترة ٩٠٠ ٦٤٣ ٣٣ دولار. وهذا المبلغ لا يشمل حصة القوة في حساب دعم حفظ السلام، وهو الآخر مطروح على الجمعية العامة.

٧ - وقد وصل ما لم يسدد من أنصبة مقررة للحساب الخاص للقوة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ الى ٥٠,٣ مليون دولار. ووصل إجمالي المستحق من أنصبة مقررة لجميع عمليات حفظ السلام في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ الى ١,٥ بليون دولار.

رابعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٨ - عندما قرر مجلس الأمن، في قراره ١١٣٩ (١٩٩٧)، أن يجدد ولاية القوة لفترة أخرى قوامها ستة أشهر، دعا المجلس أيضا الأطراف المعنية الى تنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) على الفور وطلب من الأمين العام أن يقدم، في نهاية الفترة، تقريرا عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد عالج تقريره المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط (A/52/467)، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨/٥١ المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المضطلع بها على مختلف المستويات لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامسا - ملاحظات

٩ - استمرت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، المنشأة في أيار/ مايو عام ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي دعا اليه مجلس الأمن واتفاق فض الاشتباك بين القوات الاسرائيلية والقوات السورية المبرم في ٣١ أيار/ مايو عام ١٩٧٤، في أداء مهامها أداء فعالا، بالتعاون مع الطرفين. وقد ظلت الحالة في القطاع الاسرائيلي - السوري هادئة ولم تقع أية حوادث خطيرة.

١٠ - وعلى الرغم من الهدوء الحالي في القطاع الاسرائيلي - السوري، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط محفوفة بالأخطار، ويحتمل أن تظل كذلك ما لم يتسن التوصل الى تسوية شاملة تتناول مشكلة الشرق الأوسط من جوانبها كافة. وإنني آمل أن تبذل جميع الأطراف المعنية جهودا دؤوبة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها، بهدف التوصل الى تسوية سلمية عادلة دائمة، حسبما دعا مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١١ - وفي الظروف السائدة، أعتبر استمرار وجود القوة في المنطقة أمرا ضروريا. ولذلك، أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية القوة لفترة أخرى قوامها ستة أشهر، أي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٨. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. كما أعربت حكومة اسرائيل عن موافقتها.

١٢ - وإنني، إذ أتقدم بهذه التوصية، أوجه الانتباه الى العجز الخطير في تمويل القوة. ففي الوقت الحالي، تبلغ الأنصبة المقررة غير المسددة نحو ٥٠,٣ مليون دولار. وهذا المبلغ، الذي يفوق كثيرا ميزانية القوة السنوية الجارية، يمثل مبالغ مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تشكل القوة. وإنني أناشد الدول الأعضاء كافة أن تدفع على الفور وبالكامل أنصبتها المقررة، وأن تسدد كل ما بقي من متأخرات.

١٣ - وقد اغتنمت الفرصة عندما قمت بجولة في الشرق الأوسط في مطلع هذه السنة وقمت بزيارة مقر قيادة القوة، حيث التقيت بقائدها وكبار موظفيه العسكريين والمدنيين. وقد أكدت لي هذه الزيارة، التي جرت في ٢٢ آذار/ مارس، أن القوة تواصل الاضطلاع بطريقة نموذجية بولايتها الهامة في مجال حفظ السلام.

١٤ - وختاما، أود أن أشيد باللواء ديفيد ستابلتون وبالرجال والنساء العاملين تحت قيادته. وهم يؤدون بكفاءة وإخلاص شديد للواجب ما أسنده اليهم مجلس الأمن من مهام عظيمة الشأن. وإنني أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بجنود للقوة وللحكومات التي تقدم مراقبي هيئة مراقبة الهدنة العسكريين المنتدبين للعمل في القوة.

— — — — —